واقعية ظاهرة التضخم وأثرها علي اعتمادية القوائم المالية
(من وجهة نظر الأكاديميين و المختصين)

د. أشرف سالم عبدالكافي
قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد/ جامعة سرت

د. علـــــــي مـــــفتاح التائب
قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد/ جامعة سرت

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم
قسم التمويل والمصارف
كلية الاقتصاد/ جامعة سرت

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على ماهية ظاهرة التضخم من حيث الأسباب والأنواع والتعرف على حقيقة انعكاسات اثر التضخم على اعتمادية القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل). وللوصول الى ذلك فقدتم توزيع استمارة استبيان على عينة الدراسة والمتمثلة في الاكاديميين المختصين بجامعة سرت، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية البسيطة والمتكونة من الوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذلك اختبار T(للعينة الواحدة). وتوصلت الدراسة الى انه وللحد من تأثير ظاهرة التضخم ولزيادة مصداقية وفاعلية القوائم المالية يجب على الشركات ان تأخذ حالات التضخم بعين الاعتبار وان تعتمد على الأساليب المستحدثة و البديلة لإعداد قوائمها المالية وتجنب الاعتماد على الطرق والمبادئ التقليدية الأخرى.

الكلمات المفتاحية : ظاهرة التضخم ، قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، اثر التضخم

Abstract :

This study aimed to know what inflation phenomenon mean in terms of reasons and types and to know the truth of inflation influence reflections on financial statements authenticity (balance sheet, income statement). To achieve that the questionnaire was distributed to academic specialists of Sirte university (sample study). The researcher also used simple statistical methods of arithmetic mean, standard deviation, and T test one sample. The study concluded that to restrict the influence of inflation phenomenon and to increase the efficiency and the trustiness of financial statements the companies must consider inflation cases and rely on innovation and alternative ways to prepare its financial statements as well as avoid other traditional methods

Key words : inflation phenomenon, balance sheet, income statement, inflation influence.

1. المقدمة

تعتبر مخرجات النظام المحاسبي لكل المؤسسات وبصفة عامة هي بمثابة المدخلات الرئيسية للإدارة المالية ومن ثم لمتخذي القرار داخل هذه المؤسسات، وتتوقف صحة هذه القرارات وعدمها على المعلومات المتاحة والتي تظهر في صورة القوائم المالية المعدة من قبل الوحدة المحاسبية والتي بدورها تعتبر كقاعدة للقرار، وتتضح تبعية العلاقة فيما بين مصداقية المعلومات المقدمة من النظام المحاسبي والقرار المتخذ من قبل إدارة المؤسسة، فكلما اتصفت المعلومات بالدقة والوضوح تكون القرارات المتخذة صائبة في اغلب الأحيان.

حيث تعتمد الوحدة المحاسبية في إعداد قوائمها المالية وفقاً للأصول والأسس المعمولة والمعترف بها وبما تحتويه من فروض ومبادئ، منها ما يفترض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد وهو ما يعرف بفرض وحدة القياس المحاسبي ومنها ما يعرف بمبدأ التكلفة التاريخية والذي يقضي بتسجيل وتقييم عناصر الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات في القوائم المالية وفقاً لقيمتها الأصلية الدفترية، وقد تكون هذه الفروض والمبادئ مقبولة وواقعية في ظل الظروف الاقتصادية المستقرة، إلا أن الالتزام بها خلال فترة الموجات التضخمية يجعل من القوائم المعدة عديمة الجدوى وتفتقر للموضوعية والموثوقية ، ولا يمكن الاعتماد على نتائجها كأساس لتقييم الأداء ولا تعكس المركز المالي الفعلي للمؤسسة، ومن هنا دعت الضرورة لإعادة التقييم واخذ عامل التضخم من خلال مدخل تعديل القوائم المالية وجاءت هذه الدراسة لتقف على واقعية إعداد القوائم المالية في الظروف الاقتصادية المختلفة وخاصة حالة التضخم منها ودرجة تأثيرها على المعلومات المتاحة ومدى أهمية اعتماد مدخل تعديل القوائم المالية.

2. مشكلة الدراسة

من خلال التقديم التمهيدي السابق يمكن إيجاز مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية :

- ما مدى اعتماد الشركات على مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية خاصتها في الظروف الاقتصادية المختلفة؟
- ما هي درجة تأثر موثوقية و مصداقية القوائم المالية للشركات في حالة تغير مستوى الأسعار الناتج عن حالات التضخم.؟
- هل توجد ضرورة لاعتماد مدخل تعديل القوائم المالية والاعتماد على القيم الاحلالية بدلاً عن الدفترية وذلك للحد من تأثير ظاهرة التضخم ؟

3. أهداف الدراسة

- التعرف على ماهية ظاهرة التضخم من حيث الأنواع والأسباب من خلال تقديم الإطار النظري لها.
- التعرف على حقيقة و انعكاسات اثر التضخم على القوائم المالية.
- اختبار فرضيات البحث وتقديم توصيات وفقاً للنتائج المتحققة

4. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أن كونها تسلط الضوء على جدوى الاعتماد على الأساليب التقليدية من قبل الشركات في إعدادها للقوائم المالية وذلك في ظل الموجات التضخمية والتي قد تجتاح الاقتصاد في فترة زمنية معينة ويبين درجة تأثير هذا الاعتماد على مصداقية وموثوقية القوائم المالية، وتذهب الدراسة إلى ابعد من ذلك لتقيس ما مدى ضرورة التخلي عن الأساليب التقليدية واعتماد المبادئ الحديثة لإعداد القوائم والتي تتماشي مع التغيرات والتقلبات الاقتصادية التي تطرأ على بيئة العمل.

5. فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات التالية :

- توجد ضرورة لتجنب الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية عند إعداد الشركات لقوائمها المالية خاصة في الظروف الاقتصادية المتباينة
- تتأثر مصداقية القوائم المالية للشركات بتغير مستوى الأسعار الناتج عن حالات التضخم.
- توجد ضرورة لاعتماد مدخل تعديل القوائم المالية للحد من تأثير ظاهرة التضخم ولزيادة فاعلية هذه القوائم.

6. منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة، والمنهج الاستنباطي الذي يعتمد على التفكير المنطقي في تحديد أبعاد المشكلة وصياغة الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لإثبات مدى صحة الفرضيات ، والتحليل الوصفي من خلال البرامج الإحصائية spss لتحليل استمارة الاستبانة ومن خلال إخضاع هذه الدراسة للاختبارات التالية :

الأساليب الإحصائية الوصفية Descriptive statistic .

اختبار one sample t- test لدلالة الفروض الإحصائية .

7. حدود الدراسة

الحدود المكانية : اختارت الدراسة الحدود الجغرافية لمدينة سرت

الحدود الزمانية : بيانات الدراسة جمعت في العام 2018م

8. الدراسات السابقة

- **دراسة وادي، صالح 2017م: "أهمية الإفصاح عن المعلومات الإضافية الخاصة بالتضخم على القوائم المالية –دراسة عينة من مستخدمي القوائم المالية –**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإفصاح عن المعلومات الإضافية عن أثر التضخم في القوائم المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبيان على عينة من مستخدمي القوائم المالية في الجزائر بحيث تكونت العينة من 44 مفردة ، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss لمعالجة الاستبيان الموزع على عينة الدراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

ولقد تم التوصل إلى أن أغلبية أفراد العينة يؤيدون ضرورة تقديم افصاحات إضافية تتضمن تعديلا للقوائم المالية لعكس أثر التضخم، وتأييدهم لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، وكذلك ضرورة أخذ التضخم بعين الاعتبار في القوائم المالية وعكسه بأي أسلوب، مما يعني معارضة أفراد العينة على تطبيق نموذج التكلفة التاريخية.

- **دراسة بركة، 2015م " أوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية في المعالجة المحاسبية للتضخم بالقوائم المالية دراسة حالة في مؤسسةEDIMMA بالوادي"**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مشكلة التضخم وتأثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى الأسعار، وبالتالي على المعلومات المالية المنشورة، وانعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين والممولين، وكذلك بحث إمكانية استعمال بدائل أخرى للتكلفة التاريخية لمعالجة آثار التضخم على القوائم المالية من أجل تصحيحها وترشيدها وتعزيز محتواها، وتحسين الفائدة المحققة منها بالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية المنشورة.

وقد تم تطبيق طريقة التكلفة التاريخية مع وحدة النقد الثابتة على القوائم المالية لمؤسسة(*EDIMMA*) والخاصة بالسنتين المنتهيتين (2013-2014) على التوالي، والشاملة لجميع البنود الرئيسية التي تتوفر عادة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن إعداد القوائم المالية في ظل حالات التضخم على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، قد يؤدي إلى تضليل مستخدميها، مما يستلزم من المؤسسات التي تنشط في بيئة اقتصادية تعاني من التضخم أن تقوم بإعداد قوائم مالية إضافية على أساس التكلفة التاريخية مع وحدة النقد الثابتة، أو باستعمال طريقة القيم الجارية، أو الطريقة المختلطة (القيم الجارية مع وحدة النقد الثابتة)

- **دراسة نور الدين 2013م :"الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية "**

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير التضخم على المعلومات المحاسبية وعلى عناصر القوائم المالية، ثم التطرق بالتفصيل للدراسات المحاسبية التي صدرت والأساليب التي أتبعت لمواجهة القصور في المعلومات المحاسبية وبالتالي إلى معالجة التضخم على القوائم المالية من خلال الأساليب المحاسبية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن هذه الأساليب لم تغير المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولم تخرج في أغلبها عن مبدأ وأساس التكلفة التاريخية. وكذلك لا يوجد أسلوب كامل متكامل للتعبير بدقة وموضوعية على أثر تغيرات الأسعار على عناصر القوائم المالية ويوصلنا إلى النتائج المرجوة، رغم أن كل الأساليب تعمل على المحافظة على رأس المال النقدي والاقتصادي للوحدة الاقتصادية.

- **دراسة الحاج 2012م: " اثر التضخم في تقويم الأصول الثابتة وكيفية عرضها في القوائم المالية "**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التضخم على الأصول غير المتداولة وما مدى تأثيره في اتخاذ القرارات وإبراز دور الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في الحد من ظاهرة التضخم وكذلك أثر ارتفاع الأسعار الغير منطقي في تقويم الأصول الغير متداولة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها. أن تقويم الأصول الغير متداولة على أساس التكلفة التاريخية لا يعكس القيمة الحقيقية لهذه الأصول، وان القيمة التاريخية للأصول الثابتة لا تعكس القيمة العادلة في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار وان تقويم الأصول الغير متداولة بقيمتها التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة لمستخدمي القوائم المالية.

● **دراسة عثمان 2009م: " أثر التضخم على عدالة احتساب وتحديد وعاء الضريبة في الشركات العامة في جمهورية اليمن"**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التغير في الأسعار على القوائم المالية ومدى عدالة الربط الضريبي واقتراح أنسب النماذج المحاسبية لمعالجة أثر التغير في الأسعار على بنود الدخل لتحديد صافي الربح القابل للخضوع للضريبة على الأرباح وتحديد إجراءات تعديل الدخل للخضوع للضريبة، وتطبيق نموذج القيمة العادلة للتحقق من أنه يؤدي إلى وعاء ضريبي أكثر تمثيلا للعدالة من نموذج التكلفة التاريخية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن تطبيق نموذج القيمة العادلة يؤدي إلى الوصول إلى أوعية ضريبية عادلة بالمقارنة بنماذج القياس الأخرى، وأن القوائم المالية التي تعد على أساس التكلفة التاريخية لا تعطي صورة عادلة وصادقة عن الموقف المالي للشركات وإنما تقدم بيانات مضللة لمستخدمي القوائم المالية.

● **دراسة وادي 2006م: " اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية"**

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار طريقة ملائمة لإظهار آثار التضخم على القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية في فلسطين، وذلك بتعديل الأرقام المحاسبية التي تشتمل عليها هذه القوائم طبقاً للتغيرات في المستوى الخاص للأسعار، ومن ثم تعديل المخرجات بالمستوى العام لأسعار المستهلكين في فلسطين، واختبار النموذج المقترح للتطبيق وهو نموذج التكلفة الاستبدالية المعدلة، ومن ثم المقارنة بين البيانات المعدة على أساس التكلفة التاريخية والبيانات المعدة على أساس التكلفة الاستبدالية المعدلة لمعرفة الآثار المترتبة على مخرجات القوائم المالية عند أخذ آثار التغيرات في الأسعار في الحسبان، ولاختبار النموذج المقترح تم اختيار إحدى الشركات الصناعيةالواقعة في نطاق السلطة الفلسطينية ورمز لها بالرمز X والعمل على تعديل قوائمها المالية التقليدية لمدة خمس سنوات حسب متطلبات FASB .

وقد أبرزت الدراسة فروقاً جوهرية بين نتائج القياس المحاسبي على أساس النموذج المقترح وبين تلك النتائج في ظل المحاسبة طبقاً لأساس التكلفة التاريخية مما يعني أن إتباع أساس التكلفة التاريخية يؤدي إلى إظهار مخرجات القوائم المالية بصورة مضللة وغير مطابقة للواقع، مما يؤثر على مدى صدق وملائمة مخرجات القوائم المالية،

● **دراسة (GORDAN 2001)**

أجريت هذه الدراسة في دولة المكسيك وتمثلت عينة الدراسة في مجموعة من الشركات المكسيكية خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1989 الى سنة 1995 ، وسعت الدراسة الى الوصول الى تبني أفضل الأساليب المحاسبية عند إعداد القوائم المالية للشركات وذلك في حالة عدم استقرار المستوى العام للأسعار، واهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو انه لا ينبغي الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية و التكلفة التاريخية المعدلة وان أفضل الطرق لإعداد القوائم المالية هي الاعتماد على طريقة محاسبة التكلفة الاحلالية وذلك بإدراج القيم الاستبدالية بدلا من القيم الدفترية في زمن الاقتناء.

● دراسة (HUGHES, LIU AND ZHANGE 2003)

أعدت هذه الدراسة في أمريكا وتناولت مقارنة النتائج الخاصة بعدة دراسات والتي تتعلق بتأثير التضخم على القيمة الفعلية للقوائم المالية للشركات وذلك بهدف التحقق من إمكانية الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية لإظهار القيمة الحقيقية الخاصة بالمركز المالي للشركات، واهم ما توصلت إليه هذه الدراسة انه لا يصلح مبدأ التكلفة التاريخية لوصف قيم موجودات الشركة خاصة انه لا يأخذ معدل التضخم بعين الاعتبار.

● دراسة (SALVARY 2004)

اعتمدت هذه الدراسة على مقارنة عدة دراسات أمريكية في ظاهرة التضخم وذلك للتعرف على درجة اثر التغيرات في الأسعار والإفصاح عنها في تقييم أداء إدارة المؤسسات وأرباحها ، وتوصلت الى ان هذه التغيرات تؤثر بشكل واضح ومباشر على النتاج الكلي لشركات وذلك من حيث الأرباح وفعالية الأداء الإداري بها، وفي حالة عدم الإفصاح عن هذه التغيرات والمتمثلة في التعديلات النقدية في القوائم المالية لن تكون تلك القوائم مجدية ولا تساهم في عملية تحديد استمرار عمل الشركة من عدمه.

يتضح من العرض السابق أن الدراسات والبحوث التي تناولت واقعية ظاهرة التضخم وأثرها علي اعتمادية القوائم المالية ما يلي :

أجريت الدراسات في فترات زمنية مختلفة ما بين 2006 -2017م وفي بيئات مختلفة، ما يدل على تزايد الاهتمام بواقعية ظاهرة التضخم وأثرها على اعتمادية القوائم المالية.

اشتركت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المنهجية ، بالإضافة إلى استخدام عدة أساليب إحصائية لاختبار صحة الفرضيات من بينها : المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، One sample t- test
أن الدراسات السابقة تطرقت إلى واقعية ظاهرة التضخم وأثرها على اعتمادية القوائم المالية بالاعتماد على القوائم المالية للشركات سواء المسجلة بسوق الأوراق المالية أو افتراض شركات واستخدام نماذج القياس مثل نموذج التكلفة التاريخية أو نموذج القيمة العادلة أو الطريقة المختلطة. وكذلك من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية.

أما في هذه الدراسة فقد تم التركيز على دراسة واقعية ظاهرة التضخم وأثرها على اعتمادية القوائم المالية من وجهة نظر الأكاديميين المختصين وهذا ما يميزها عن غيرها، كما انه ومن خلال البحث لم نجد دراسة مماثلة لها في البيئة الليبية.

الإطار النظري للدراسة

التضخم في القوائم المالية :-

تعتبر مشكلة تغير المستوى العام للأسعار من أهم المشاكل المعاصرة التي يواجهها المحاسبون، فالمحاسبة تعتبر أن النقود هي الوحدة الرئيسية لقياس عناصر القوائم المالية ، وعليه هذه الأخيرة تتكون من بنود تتأثر بظاهرة التضخم. وهنا

يستوجب على إدارة المؤسسات ان تتوخى الحذر في عملية اختيارها للأساليب المحاسبية المطبقة والتي بشأنها تضمن الحفاظ على رأس المال من التآكل وتساعد في تقديم معلومات ذات أهمية لمستخدمي القوائم المالية.(Casmir, 2014)
ويعرف التضخم على انه " هو حالة الارتفاع المستمر في الأسعار وليس الأسعار العالية"(الموسري ،2011، ص 104).
وكذلك يعرف التضخم بشكله العام على انه " انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار"(P3، Whittington،1983).
وبالتالي فالارتفاع المستمر في الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود بحيث تغدو الأرقام التي تظهر في القوائم المالية غير ذات معنى بسبب بعدها عما تمثله، وبذلك لكي تصبح هذه القوائم منطقية وذات معنى فيجب هنا إعادة إعدادها مع الأخذ في الاعتبار ظاهرة التضخم حتى تعكس هذا الارتفاع في الأسعار. (الجعارات،2008،ص 159)

أنواع التضخم :- (الجنابي وياسين،2009، ص 277- 279)

1- التضخم الحقيقي :

وهو التضخم الذي يتحقق عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة في الإنتاج الكلي مما يعكس ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

2- التضخم الزاحف :

ويسمى أيضا بالتضخم المعتدل أو المتوسط وفيه تتجه مستويات الأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى خلال فترات يكون فيها الطلب الكي معتدلاً.

3- التضخم المكبوت :

وهو التضخم الخفي وهو حالة تمنع الأسعار من الارتفاع عن طريق اتخاذ الدولة مجموعة من السياسات والإجراءات والتي تمنع ظهوره .

4- التضخم المفرط :

هو من اخطر أنواع التضخم حيث ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة وتزداد فيه سرعة تداول النقود مقابل انخفاض كبير في كمية السلع المعروضة.

وهذا النوع من اشد الأنواع ضررا حيث ترتفع فيه الأسعار آلاف المرات ، حيث تفقد الدول التي تواجه هذا النوع من التضخم مصداقية التعامل في عملتها الوطنية داخليا ودوليا ويرغب الإفراد التخلص منها والاحتفاظ بأصول ملموسة بدلا من الاحتفاظ بالنقود.

أسباب التضخم :-

1- التضخم من جانب الطلب :

ويحدث هذا التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق مع ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة فيدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع. (عبد الحميد،2010،ص 2

2- التضخم من جانب الكلفة :

ينشأ هذا التضخم نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى مستويات تفوق تلك المستويات التي يمكن أن تسود في حالات المنافسة الاعتيادية. (عبد الرحمان و عريقات،2004،ص 169).

3- التضخم المشترك :

يجمع فيما بين جانب العرض والطلب في تفسير هذا النوع من التضخم، إذ انه ينشأ نتيجة لسحب الطلب ودفع الكلفة في آن واحد أي بسبب زيادة كمية النقود في التداول دون زيادة مصاحبة في إنتاج السلع والخدمات وبنفس الوقت زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج ومتمثل في الأجور أو أسعار مشتريات الإنتاج الأخرى.(العيسي وقطف،2006،ص 257-258)

4- التضخم المستورد:

يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان النامية والتي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول الموردة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة. (هتهات،2005-2006،ص28)

اثر التضخم على القوائم المالية :-

يستند الإطار العام لنموذج القياس المحاسبي على مجموعة الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تعتبر الأساس الذي يقوم علية قياس الدخل المحاسبي وتحديد المركز المالي للوحات الاقتصادية، والمبادئ التي تأثرت بظاهرة التضخم ولكنها لم تؤخذ آثارها في الاعتبار عند إعداد البيانات والمعلومات المحاسبية، وتتمثل هذه الفروض في فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقود ومبدأ التكلفة التاريخية الذي يشتق منه، ويقضي فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقود بوجوب أن ترتكز التقارير والقوائم المالية على وحدة قياس ثابتة، وهو ما يعني بان التغيرات التي تطرأ على وحدة القياس ليست على درجة كبيرة من الأهمية، ومن ثم لا تؤثر على صحة القياس المحاسبي لذلك يمكن تجاهل التغيرات في القوة الشرائية لوحدة القياس، ويشتق من هذا الفرض مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتطلب تسجيل جميع معاملات الوحدة المحاسبية بالقيمة الفعلية في تاريخ إتمامها حتى تعكس المحاسبة الأحداث المالية كما تمت بالفعل، وان تقاس الأصول المملوكة للوحدة المحاسبية وجميع النفقات المرتبطة بتلك الأصول بالتكلفة الأصلية وقت الاقتناء ونتيجة ذلك أن المحاسبة التقليدية لم تعط أهمية لمشكلة القيمة المتغيرة لوحدة القياس بسبب التغيرات في مستويات الأسعار، ومن ذلك فان تطبيق مدخل

التكلفة التاريخية يسبب مشاكل كثيرة وأخطاء في القياس المحاسبي، لان نتائجه لا تعكس المركز المالي ونتائج الوحدة الاقتصادية بصورة هادفة.

1- اثر التضخم على قائمة المركز المالي :

في ظل استخدام مدخل التكلفة التاريخية يتم قياس و تقييم الأصول بالأسعار الأصلية في تاريخ اقتنائها، وفي ظل الارتفاع المستمر في الأسعار تختلف التكلفة الأصلية للعناصر غير النقدية كالأصول الثابتة والمخزون عن التكلفة الحاضرة خاصة في حالة وجود تباعد تاريخي بين وقت الاقتناء ووقت القياس، ويؤدي ذلك إلى تضمين قائمة المركز المالي بأرقام تكلفة ماضية لهذه العناصر لا تعبر عن القيمة الحقيقية لها في تاريخ إعدادها، فضلا عن أن حيازة الوحدة الاقتصادية لتلك العناصر في فترات التضخم يترتب عليها أرباح أو خسائر كامنة في هذه الأصول لا تؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمتها، أما بالنسبة للعناصر النقدية الظاهرة في قائمة المركز المالي كالنقدية والعملاء والموردين فإنها تقوم بوحدة النقد السائدة في تاريخ إعداد الميزانية، ويترتب على حيازتها خلال فترة تغير الأسعار تحقيق أرباح أو خسائر ناتجة عن التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، حيث لا ينعكس تأثيرها على حقوق الملكية بقائمة المركز المالي وبذلك لا تظهر هذه الأخيرة المعدة على أساس تاريخي أيا من الأرباح أو الخسائر الناتجة عن حيازة العناصر النقدية وغير النقدية، وتأسيسا على ذلك فان إتباع مدخل التكلفة التاريخية في قياس عناصر قائمة المركز المالي يؤدي إلى فقدان هذه العناصر دلالتها الاقتصادية. (بدوي، 2002،ص 361-362)

2- اثر التضخم على قائمة الدخل :

تؤثر التغيرات السعرية على قياس نتيجة عمليات الوحدة الاقتصادية نظرا لان الدخل الناتج عن العمليات في فترات ارتفاع الأسعار يكون متضخما، بحيث لا يعبر عن حقيقة نتائج الأعمال ولما كانت الوظيفة الأساسية للمحاسبة تتمثل في قياس مدى تقدم ونجاح الوحدة الاقتصادية، كما ينعكس في قياس الدخل أو الخسارة المتولدة ، فانه يكون من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أثار التغيرات السعرية على صحة قياس العناصر المحددة للدخل في ضوء مفهوم الدخل الحقيقي للوحدة الاقتصادية، بالرغم من أن طرق قياس الدخل المحاسبي تتفق جميعا على أن دخل الوحدة المحاسبية يتم قياسه عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقها، إلا أنها تختلف في تفسير مفهوم الدخل الحقيقي للوحدة الاقتصادية، فالمشكلة هنا هي قياس الدخل وفقا لمفهوم المحافظة على رأس المال، الذي يعني عدم المساس برأس مال الوحدة بعد توزيع دخل الفترة، حيث يعرف الاقتصاديين دخل الوحدة الاقتصادية بأنه المبلغ الذي يمكن توزيعه على ملاكها دون تخفيض في قيمة أصولها، ومعنى ذلك أن تحديد الدخل يعتمد على المدخل المستخدم في قياس وتقييم أصول الوحدة بحيث يؤدي استخدام مداخل مختلفة لتقييم الأصول إلى تحديد مبالغ مختلفة. (نور الدين،2013،ص 5-6)

الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين المختصين بهذا الحقل في مدينة سرت بينما اقتصرت عينة الدراسة المستجوبة على الأكاديميين و المختصين في جامعة سرت.

أداة تجميع البيانات:

حتى تتحقق أهداف الدراسة تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لتجميع البيانات الأولية المتعلقة بعينة الدراسة ، واعتمد الباحثون هذه الأداة نظرا لفاعليتها من حيث الحصول على معلومات من عدد كبير من أفراد العينة وفي وقت قليل عطفا على أنها اقل كلفة مقارنة مع الأدوات الأخرى ، واحتوت استمارة الاستبيان على جزئين هما:-

الجزء الأول : يتضمن هذا الجزء الخصائص العامة لعينة الدراسة وتمثلت في عدد سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي.

الجزء الثاني: اشتمل هذا الجزء على ثمانية عشر سؤالا حيث تعكس مجملها محددات تأثير ظاهرة التضخم على مخرجات القوائم المالية وتبين درجة الاعتماد على الأسس والفروض المحاسبية التقليدية عند إعداد القوائم وما مدى ضرورة الاستغناء عن هذه المحددات الكلاسيكية واستبدالها بالمداخل الحديثة، وتم الاعتماد على مقياس (ليكرت الخماسي) حتى يتسنى لأفراد العينة اختيار ما يتناسب معه ليظهر درجة موافقته أو عدم موافقته على كل فقرة.

وقد تم توزيع الأوزان حسب مستوى الموافقة وكما هو موضح بالجدول التالي:-

الجدول (1) توزيع الأوزان على حسب مستوى الموافقة

الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	مـوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

وقد تم توزيع الاستمارات على عينة الدراسة وكان عدد الاستمارات الموزعة (35) استمارة تم توزيعها بالكامل على جميع المشاركين وتم استلام معظمها وكانت جميعها صالحة للتحليل والجدول التالي يوضح العدد الكلي للاستمارات والأوزان النسبية المئوية:

الجدول (2) يوضح عدد الاستمارات الكلي المستلم الخاضع والغير خاضع للتحليل

البيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	35	%100
الاستمارات المستلمة	33	% 94
استمارات لم يتم استلامها	2	% 6
الاستمارات الغير صالحة للتحليل	00	00
الاستمارات الخاضعة للتحليل	33	% 94

المعالجة الإحصائية :

لتحليل المعلومات المتجمعة من أفراد العينة تم استخدام طرق إحصائية مناسبة وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (**spss**) وتم الاحتكام لمقاييس النزعة المركزية المتمثلة في التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ليظهر اتجاهات أفراد العينة عن كل فقرة وتم استخدام

أيضا اختبار T-test لاختبار فرضيات الدراسة ، ومعامل(ألفاكرونباخ) ليظهر مدى صدق ثبات العينة.

تحليل بيانات الاستبيان:

المؤهل العلمي:

بينت النتائج أن عدد أفراد العينة الذين يحملون مؤهل بكالوريوس هم 7 أشخاص وبنسبة (21.2%) و حملة مؤهل الماجستير 9 أشخاص وبنسبة مئوية (27.3%) وكذلك ظهرت إحصائية من يحملون مؤهل الدكتوراه بنسبة (48.5%) بعدد 16 شخص من أفراد العينة مما يشير إلى أن أفراد العينة قادرين على فهم التساؤلات الواردة بالاستبيان، والإجابة عليها بوضوح.

ت	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%	النسبة التراكمية%
1	دكتوراه	16	%48.5	48.5
2	ماجستير	9	%27.3	75.8
3	بكالوريوس	7	%21.2	97
4	دبلوم عالي	1	%3	100
	الإجمالي	33	%100	

الجدول (3) يوضح المؤهل العلمي لأفراد العينة<<

الخبرة:

يلاحظ أن مدة الخبرة جيدة وذلك يفيد في قدرة أفراد العينة على فهم أهمية تأثير ظاهرة التضخم على القوائم المالية وفهم متغيراتها ومحدداتها ويلاحظ أيضا من الجدول الموضح أدناه أن مجموع أفراد العينة التي وقعت مدة خبرتهم في مجال العمل من 10 سنوات وأكثر هم 18 شخص وبنسبة مجموعها 54.5 %.

ت	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%	النسبة التراكمية%
1	اقل من 5 سنوات	3	%9.1	9.1
2	5 سنوات الى اقل من 10	12	%36.4	45.5
3	10 سنوات الى اقل من 15	11	%33.3	78.8
4	من 15 سنة فأكثر	7	%21.2	100
الإجمالي		33	%100	

الجدول (4) يوضح خبرة أفراد العينة

ثبات أداة الدراسة

بهدف التحقق من ثبات وصدق أداة الدراسة تم استخدام اختبار الفاكرونباخ.

الجدول (5) يوضح نتائج اختبار الفاكرونباخ للتأكد من ثبات وصدق فقرات الاستبيان

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	قيمة الصدق
المحور الأول	6	0.671	0.819
المحور الثاني	6	0.862	0.928
المحور الثالث	6	0.794	0.891
إجمالي المحاور	18	0.823	0.907

وبالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أنه يوجد صدق وكذلك اتساق داخلي فيما بين الفقرات المكونة لكل محور من محاور الاستبيان وذلك من خلال قيم الثبات والصدق الموضحة و التي سجلها كل محور على حده ، وكانت قيمة معامل ألفاكرونباخ الممثلة لكل المحاور مرتفعة وتساوي (82%) وبقيمة صدق بلغت 0.907 وبالتالي تعتبر النسب في مجملها مقبولة وتدل على ثبات صدق العينة وهي مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

تحليل نتائج الدراسة:

توضح الجداول (8,7,6) على التوالي مؤشرات ونتائج أراء المشاركون في تقييم تأثير ظاهرة التضخم على القوائم المالية وذلك من خلال استعراض محاور الدراسة الثلاث وتم توضيح ذلك من خلال التكرارات والنسبة المئوية لاتجاهات العينة حول كل فقره ويظهر الجدول الوسط الحسابي وكذلك الانحراف المعياري .

المحور الأول : (ضرورة تجنب الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية عند إعداد الشركات لقوائمها المالية خاصة في الظروف الاقتصادية المتباينة) جدول (6)

ر.م	مستوى الموافقة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	العبارات	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
1	لا ينبغي الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية عند إعداد لقوائم المالية وذلك في الظروف الاقتصادية الغير مستقرة	00	%00	3	%9.1	4	%12.1	11	%33.3	15	%45.5	4.1515	.97215
2	في حالة التقلبات الاقتصادية لا يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية هو التقييم الملائم لكافة موجودات الشركة و لا يعكس بالتالي المركز الحقيقي لها.	00	%00	4	%12.1	4	%12.1	13	%39.4	12	%36.4	4.3939	.74747
3	لا يُمكّن الاستخدام المستمر لمبدأ التكلفة التاريخية من الحصول على معلومات موضوعية ودقيقة بما تتيح استفادة متخذي القرارات في المؤسسة .	00	%00	00	%00	5	%15.2	10	%30.3	18	%54.5	4.4242	.56071
4	لايمكن الاعتماد على مخرجات القوائم المالية والمعدة وفقاً لأساس التكلفة التاريخية وذلك كأساس لتقييم الأداء بالشركة وتنخفض اعتمادية و وضوح القوائم المالية عندما تعد بنودها وفقا لهذا الأساس..	00	%00	00	%00	1	%3	71	.551%	15	%45.5	4.3333	.77728
5	افتراض ثبات وحدة القياس لفترات مالية متتالية من شأنه لا يعبر عن القيمة الحقيقة للشركة وتتقلص الفرص الشرائية المتاحة لها	00	%00	1	%3	3	%9.1	13	%39.4	61	48.5%	4.3030	.80951
6	الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية و في كل الظروف الاقتصادية لا يكفل بأن تكون إقساط الإهلاك المتجمعة كافيه لاستبداله بأصل جديد، ولا يضمن بأن يقدم القيم الحقيقية للأصول ولفترات محاسبية متتالية.	00	%00	1	%3	4	%12.1	12	%36.4	61	48.5%	4.4545	.71111

ومن خلال استعراض الجدول (6) يتضح الآتي :-

1- يلاحظ إن الغالبية العظمى من إجابات أفراد العينة قد وقعت ما بين موافق وموافق بشدة وبعدد (26) تكرار من أصل (33) تكرار وبنسبة وصلت إلى (78.8%) وجاءت لتؤكدأنه لا ينبغي الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية عند إعداد القوائم المالية وذلك في الظروف الاقتصادية الغير مستقرةوبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.15) وبانحراف معياري(0.972) ليعكس بدلك تركيز إجابات العينة حول متوسطها وعدم تشتتها.

2- يلاحظ أن (75.5%)من إجابات مفردات العينة تركزت ما بين موافق وموافق بشدة لتأكيد أن في حالة التقلبات الاقتصادية لا يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية هو التقييم الملائم لكافة موجودات الشركة و لا يعكس المركز الحقيقي لها، وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (0.39) وبانحراف معياري (0.747).

3- فيما يتعلق بالفقرة الثالثة فان متوسط هذه الفقرة (4.24) وبانحراف معياري (0.560) ليوضح عدم التباين في تركيز إجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة حيث وقعت ما نسبته (84.8%) من هذه الإجابات ما بين الموافق والموافق بشدة بينما تركزت (15.2%) من الإجابات في خانة المحايد وباقي الوزن النسبي وقع في خانة الغير موافق.

4- أما فيما يتعلق بالفقرة الرابعة والتي تناولت تساؤل حولعدم إمكانية الاعتماد على مخرجات القوائم المالية والمعدة وفقاً لأساس التكلفة التاريخية وذلك كأساس لتقييم الأداء بالشركة وانخفاض اعتمادية ووضوح القوائم المالية عندما تعد بنودها وفقا لهذا الأساس فقد أكدت إجابات عينة الدراسة على ذلك وبنسبة بلغت (97%) وقعت فيما بين الموافق والموافق بشدة وبمتوسط حسابي (4.33) وبانحراف معياري(0.777).

5- يلاحظ أن (87.9%) من إجابات مفردات العينة تركزت بين موافق وموافق بشدة لتؤكدأن افتراض ثبات وحدة القياس لفترات مالية متتالية من شأنه لا يعبر عن القيمة الحقيقة للشركة وتتقلص الفرص الشرائية المتاحة لها وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (4.30) وبانحراف معياري (0.80).

6- أما الفقرة السادسة فقد ظهر المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.45) وبانحراف معياري (0.711) حيث وقع ما نسبته (84.9%) من هذه الإجابات ما بين موافق وموافق بشدة لتعكس بذلك أن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية و في كل الظروف الاقتصادية لا يكفل بأن تكون إقساط الإهلاك المتجمعة كافيه لاستبداله بأصل جديد، ولا يضمن بأن يقدم القيم الحقيقية للأصول ولفترات محاسبية متتالية.

المحور الثاني (مدى تأثر مصداقية القوائم المالية للشركات بتغير مستوى الأسعار الناتج عن حالات التضخم)

جدول (7)

ر.م	مستوى الموافقة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	العبارات	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
1	انه من الضروري على إدارة الشركة الأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات والتقلبات الاقتصادية التي تطرأ في بيئة العمل.	00	%00	1	%3	1	%3	13	%39.4	18	%54.5	4.4242	.75126
2	للتضخم اثر سلبي على مصداقية القوائم المالية للشركة وبالتالي على عملية اتخاذ القرارات .	00	%00	1	%3	2	%6.1	12	%36.4	18	%54.5	4.1212	.92728
3	اذا أخذت الشركة اثر التضخم بعين الاعتبار تتأثر القوائم المالية للشركة ايجابيا من حيث عدالتها ودرجة فاعليتها.	00	%00	2	%6.1	6	18.2	11	%33.3	14	42.4	4.3333	.54006
4	إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية في ضل الظروف التضخمية وارتفاع الأسعار يؤدي الى تضخم الأرباح وتوزيعها بشكل وهمي على الملاك والمساهمين	00	%00	00	%00	1	%3	20	%60.6	12	%36.4	4.3030	.58549
5	بتغير معدلات التضخم و ارتفاع مستوى الأسعار لا يجب افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد ومراعاة القيمة الزمنية للنقود.	00	%00	00	%00	2	%6.1	19	57.6	12	%36.4	4.1818	.91701
6	القوائم المالية المعدة في ظل الظروف التضخمية لانعكس الصورة الحقيقة للشركة وبالتالي المركز المالي لها.	00	%00	2	%6.1	5	15.2%	11	%33.3	15	%45.5	4.3030	.72822

ومن خلال استعراض الجدول (7) يتضح الآتي :-

1- تناولت الفقرة الأولى مدى الضرورة على إدارة الشركة الأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات والتقلبات الاقتصادية التي تطرأ في بيئة العمل حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.42) وبانحراف معياري (0.751) حيث بلغ المحايدون ما نسبته (3%) من أفراد العينة ولكن الأغلبية منهم موافقون وموافقون بشدة بنسبة (93.9%) ليعكس بذلك الارتباط بين متغيرات الفقرة وتأثرها فيما بينها.

2- يلاحظ أن (90.9%) من إجابات مفردات العينة تركزت بين موافق وموافق بشدة وتمثل بذلك غالبية الإجابات حول هذه الفقرة وبعدد 30 تكرار حيث كان الوسط الحسابي (4.12) وبانحراف معياري (0.927) ولتتأكد بذلك أنللتضخم اثر سلبي على مصداقية القوائم المالية للشركة وبالتالي على عملية اتخاذ القرارات.

3- يلاحظ أن إجابات أفراد العينة والتي وقعت ما بين موافق وموافق بشدة كانت بعدد (25) تكرار من أصل (33) تكرار وبنسبة وصلت إلى (75.7%) وجاءت لتؤكد أن اخذ اثر التضخم بعين الاعتبار يؤثر على القوائم المالية للشركة ايجابيا من حيث عدالتها ودرجة فاعليتهاوبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.33) وبانحراف معياري (0.540).

4- يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات أفراد العينة قد وقعت ما بين موافق وموافق بشدة وبعدد (32) تكرار من أصل (33) تكرار وبنسبة وصلت إلى (97%) وجاءت لتؤكد بان إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية في ظل الظروف التضخمية وارتفاع الأسعار يؤدي إلى تضخم الأرباح وتوزيعها بشكل وهمي على الملاك والمساهمينوبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.30) وبانحراف معياري (0.585) ليوضح بذلك تركيز إجابات العينة حول متوسطها وعدم تشتتها.

5- يلاحظ أن (94%) من إجابات مفردات العينة تركزت بين موافق وموافق بشدة لتؤكدانه بتغير معدلات التضخم و ارتفاع مستوى الأسعار لا يجب افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد ومراعاة القيمة الزمنية للنقود وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (4.18) وبانحراف معياري (0.917).

6- فيما يتعلق بالفقرة السادسة يلاحظ إن الغالبية العظمى من إجابات أفراد العينة قد وقعت ما بين موافق وموافق بشدة وبعدد (26) تكرار من أصل (33) تكرار وبنسبة وصلت إلى (78.8%) وجاءت لتؤكد أن القوائم المالية المعدة في ظل الظروف التضخمية لا تعكس الصورة الحقيقية للشركة وبالتالي المركز المالي لهاوبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.30) وبانحراف معياري(0.728) ليعكس بذلك تركيز إجابات العينة حول متوسطها وعدم تشتتها.

المحور الثالث (ضرورة اعتماد مدخل تعديل القوائم المالية للحد من تأثير ظاهرة التضخم ولزيادة فاعلية هذه القوائم)

الجدول (8)

ر.م	مستوى الموافقة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	العبارات	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
1	من الضروري استخدام الأساليب المحاسبية البديلة لمبدأ التكلفة التاريخية لإلغاء اثر التضخم على القوائم المالية.	00	%00	00	%00	5	15.2%	13	%39.4	15	%45.5	4.3636	.69903
2	مدخل تعديل القوائم و إدراج القيم الاحلالية بدلا عن القيم التاريخية يضمن واقعية مخرجات القوائم المالية.	00	%00	1	%3	1	%3	16	%48.5	15	%45.5	4.5455	.50565
3	القوائم المالية المعدة وفقا للقيمة الاحلالية بعد تعديل الأسعار أفضل من القوائم المعتمدة على أساس التكلفة التاريخية.	00	%00	00	%00	00	%00	15	%45.5	18	%54.5	4.3636	.89506
4	إعادة صياغة القوائم المالية بالتكلفة الاحلالية المعدلة للأسعار يوفر معلومات أكثر ملائمة لمتخذي القرار بالشركة.	00	%00	2	%6.1	3	%9.1	9	%27.3	19	57.6	4.0606	.93339
5	ارتفاع الأسعار الناتجة عن التضخم تستدعي إلزامية إعادة تقييم موجودات الشركة وفقا للزيادة في معدل التضخم	00	%00	3	%9.1	4	%12.1	14	%42.4	12	%36.4	4.1515	.93946
6	لا تصلح مخرجات القوائم المالية في الحكم على أداء الشركة في حالة ارتفاع معدل التضخم ولم يتم إعادة تقييم الأصول في الميزانية وفقا لقيمتها الاحلالية الجديدة.	00	%00	3	%9.1	3	%9.1	13	%39.4	14	%42.4	4.0000	1.000

ومن خلال استعراض الجدول (8) يتضح الآتي :-

1-يلاحظ أن (84.9%) من إجابات مفردات العينة تركزت بين موافق وموافق بشدة لتؤكدانه من الضروري استخدام الأساليب المحاسبية البديلة لمبدأ التكلفة التاريخية لإلغاء اثر التضخم على القوائم المالية وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (4.36) وبانحراف معياري (0.699).

2- يلاحظ أن (94%) من إجابات مفردات العينة تركزت بين موافق وموافق بشدة وتمثل بذلك غالبية الإجابات حول هذه الفقرة وبعدد 31 تكرار حيث كان الوسط الحسابي (4.54) وبانحراف معياري (0.505) ولتتأكد بذلك إن اعتماد مدخل تعديل القوائم و إدراج القيم الاحلالية بدلا عن القيم التاريخية يضمن واقعية مخرجات القوائم المالية.

3-يلاحظ أن إجابات أفراد العينة والتي وقعت ما بين موافق وموافق بشدة كانت بعدد (33) تكرار من أصل (33) تكرار وبنسبة وصلت إلى (100%) وجاءت لتؤكد أن القوائم المالية المعدة وفقا للقيمة الاحلالية بعد تعديل الأسعار أفضل من القوائم المعتمدة على أساس التكلفة التاريخية وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.36) وبانحراف معياري (0.895).

4- يلاحظ من خلال مؤشرات الفقرة الرابعة أن (84.9%) من إجابات مفردات العينة تركزت بين موافق وموافق بشدة لتؤكد أن إعادة صياغة القوائم المالية بالتكلفة الاحلالية المعدلة للأسعار يوفر معلومات أكثر ملائمة لمتخذي القرار بالشركة وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (4.06) وبانحراف معياري (0.933).

5- أما الفقرة الخامسة فقد تناولت مدى إلزامية إعادة تقييم موجودات الشركة عند ارتفاع الأسعار الناتجة عن التضخم وذلك وفقا للزيادة في معدل التضخمحيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.15) وبانحراف معياري (0.939) حيث بلغ المحايدون ما نسبته (12.1%) من أفراد العينة ولكن الأغلبية منهم موافقون وموافقون بشدة بنسبة (78.8%) ليعكس بذلك الارتباط بين متغيرات الفقرة وتأثرها فيما بينها.

6- يلاحظ في الفقرة الأخيرة من الجدول أن (81.8%) من إجابات مفردات العينة تركزت بين موافق وموافق بشدة وتمثل بذلك غالبية الإجابات حول هذه الفقرة وبعدد 27 تكرار حيث كان الوسط الحسابي (4.00) وبانحراف معياري (1.00) ولتتأكد بذلك أن مخرجات القوائم المالية لا تصلح في الحكم على أداء الشركة في حالة ارتفاع معدل التضخم وأن لم يتم إعادة تقييم الأصول في الميزانية وفقا لقيمتها الاحلالية الجديدة.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:" توجد ضرورة لتجنب الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية عند إعداد الشركات لقوائمها المالية خاصة في الظروف الاقتصادية المتباينة"

والجدول رقم (9)يبين ملخص اختبار الفرضية الأولى :

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	P Value
توجد ضرورة لتجنب الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية عند إعداد الشركات لقوائمها المالية خاصة في الظروف الاقتصادية المتباينة	4.2677	0.33577	32	21.688	1.694	0.000

فيما يتعلق بآراء المشاركين في الدراسة حول الفرضية الأولى التي تنص بأنه " **توجد ضرورة لتجنب الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية عند إعداد الشركات لقوائمها المالية خاصة في الظروف الاقتصادية المتباينة** "، من خلال الجدول (7) أعلاه يتبين أن قيمة (T) المحسوبة يساوي (21.688) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.694)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من (3)، وأن قيمة (P=0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، والانحراف المعياري لجميع الفقرات (0.33577)، وهي أقل من الواحد الصحيح مما يدل على عدم تشتت إجابات الفقرات عن متوسطها الحسابي وهذا يشير إلى أنه **توجد ضرورة لتجنب الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية عند إعداد الشركات لقوائمها المالية خاصة في الظروف الاقتصادية المتباينة** وهذا يعني قبول فرضية الدراسة.

الفرضية الثانية: " تتأثر مصداقية القوائم المالية للشركات بتغير مستوى الأسعار الناتج عن حالات التضخم "

والجدول رقم (10)يبين ملخص اختبار الفرضية الثانية :

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	P Value
تتأثر مصداقية القوائم المالية للشركات بتغير مستوى الأسعار الناتج عن حالات التضخم	4.3030	0.35711	32	20.961	1.694	0.000

فيما يتعلق بآراء المشاركين في الدراسة حول الفرضية الثانية التي تنص بأنه " **تتأثر مصداقية القوائم المالية للشركات بتغير مستوى الأسعار الناتج عن حالات التضخم** "، من خلال الجدول (8) أعلاه يتبين أن قيمة (T) المحسوبة يساوي (20.961) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.694)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من (3)، وأن قيمة (P=0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، والانحراف المعياري لجميع الفقرات (0.35711)، وهي أقل من الواحد الصحيح مما يدل على عدم تشتت إجابات الفقرات عن متوسطها الحسابي وهذا يشير إلى أنه **تتأثر مصداقية القوائم المالية للشركات بتغير مستوى الأسعار الناتج عن حالات التضخم** وهذا يعني قبول فرضية الدراسة.

الفرضية الثالثة :" توجد ضرورة لاعتماد مدخل تعديل القوائم المالية للحد من تأثير ظاهرة التضخم ولزيادة فاعلية هذه القوائم"

والجدول رقم (11)يبين ملخص اختبار الفرضية الثالثة :

الفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	P Value
توجد ضرورة لاعتماد مدخل تعديل القوائم المالية للحد من تأثير ظاهرة التضخم ولزيادة فاعلية هذه القوائم	4.2980	0.29976	32	24.874	1.694	0.000

فيما يتعلق بآراء المشاركين في الدراسة حول الفرضية الثالثة التي تنص بأنه "**توجد ضرورة لاعتماد مدخل تعديل القوائم المالية للحد من تأثير ظاهرة التضخم ولزيادة فاعلية هذه القوائم**"، من خلال الجدول (9) أعلاه يتبين أن قيمة (T) المحسوبة يساوي (24.874) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.694)، وأن المتوسط الحسابي أكبر من (3)، وأن قيمة (P=0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، والانحراف المعياري لجميع الفقرات (0.29976)، وهي أقل من الواحد الصحيح مما يدل على عدم تشتت إجابات الفقرات عن متوسطها الحسابي **مما يدل بوجود ضرورة لاعتماد مدخل تعديل القوائم المالية للحد من تأثير ظاهرة التضخم ولزيادة فاعلية هذه القوائم** وهذا يعني قبول فرضية الدراسة.

النتائج :

اعتمادا على النتائج التي تم الوصول إليها من خلال التحليل يمكننا أن نستخلص النتائج التالية :-

1- أظهرت المؤشرات أنه من الواجب على الشركات عند إعدادها لقوائمها المالية بعدم الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية خصوصا في الظروف الاقتصادية المتقلبة وأيضا لا يعتبر هذا المبدأ هو التقييم الملائم والصحيح لكافة موجودات الشركة و لا يعكس بالتالي المركز الحقيقي لها.

2- في ضل الاستمرار في الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية كأداة لإعداد القوائم لا يتيح ذلك للشركات أن تتمكن من الحصول على التغذية العكسية المناسبة والدقيقة والتي تعتبر كقاعدة لاتخاذ القرار.

3- أن افتراض ثبات وحدة القياس لفترات مالية متتالية من شأنه لا يعبر عن القيمة الحقيقية للشركة وتتقلص الفرص الشرائية المتاحة لها و أيضا الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية و في كل الظروف الاقتصادية لا يكفل بأن تكون

أقساط الإهلاك المتجمعة كافيه لاستبداله بأصل جديد، ولا يضمن بأن يقدم القيم الحقيقية للأصول ولفترات محاسبية متتالية كما وضحت الآراء في هذا الخصوص.

4- دلت إجابات المشاركون على أنه لا يمكن الاعتماد على القوائم المالية والمعدة وفقاً لأساس التكلفة التاريخية وذلك كأساس لتقييم الأداء بالشركة وتنخفض اعتمادية و وضوح القوائم المالية عندما تعد بنودها وفقا لهذا الأساس.

5- إن غالبية الآراء أشارت انه من الضروري على إدارة الشركة الأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات والتقلبات الاقتصادية التي تطرأ في بيئة العمل كما أكدت العينة المستجوبة وبأغلبية بأن للتضخم اثر سلبي على مصداقية القوائم المالية للشركة وعلى عملية اتخاذ القرارات بالتبعية.

6- أكد المستجوبون في الدراسة تأثر القوائم المالية للشركة ايجابيا من حيث عدالتها ودرجة فاعليته إذا ما أخذت الشركة أثر التضخم بعين الاعتبار.

7- ان الإصرار على إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية في ظل الظروف التضخمية وارتفاع الأسعار يؤدي إلى تضخم الأرباح وتوزيعها بشكل وهمي على الملاك والمساهمين .

8- أكدت آراء العينة أنه بتغير معدلات التضخم و ارتفاع مستوى الأسعار في هذه الحالة لا يجب افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد ومراعاة القيمة الزمنية للنقود وان القوائم المالية المعدة في ظل الظروف التضخمية لا تعكس الصورة الحقيقة للشركة وبالتالي المركز المالي لها.

9- استخلصت الدلائل بأنه من الضروري على الشركات استخدام الأساليب المحاسبية البديلة لمبدأ التكلفة التاريخية لإلغاء أثر التضخم على القوائم المالية .

10- أن مدخل تعديل القوائم و إدراج القيم الاحلالية بدلا عن القيم التاريخية يضمن واقعية مخرجات القوائم المالية وتعتبر القوائم المالية المعدة وفقا للقيمة الاحلالية والمعدلة أسعارها أفضل من القوائم المعتمدة على أساس التكلفة التاريخية.

11- في حالة لم يتم إعادة تقييم الأصول في الميزانية وفقا لقيمتها الاحلالية الجديدة لا تصلح بطبيعة الحال القوائم المالية في الحكم على أداء الشركة.

12- أوضحت المؤشرات أن إعادة صياغة القوائم المالية بالتكلفة الاحلالية المعدلة للأسعار يوفر معلومات أكثر ملائمة لمتخذي القرار بالشركة وان ارتفاع الأسعار الناتجة عن التضخم تستدعي إلزامية إعادة تقييم موجودات الشركة وفقا للزيادة في معدل التضخم.

التوصيات :

1- نوصي الشركات ومنشات الأعمال بصفة عامة بضرورة إجراء التعديلات اللازمة الخاصة بقيم البيانات المكونة لقوائمها المالية وذلك بما يتماشى مع التغييرات التي تطرأ على مستوى الأسعار وذلك لزيادة فعالية واعتمادية تلك القوائم وصدقها ليتضح بذلك الوضع المالي الحقيقي للمنشات دون تضمين أي بيانات صورية لا تمثل النتاج الفعلي للمنشاة.

2- نوصي الجهات ذات الاختصاص في ليبيا بان تقوم بنشر معلومات رسمية وبشكل دوري تفيد بالمستوى الحقيقي لدرجات معدلات التضخم وبيان ما هي الصناعات والنشاطات التي من الممكن ان تتأثر بحالة التضخم وتوضيح معدلات تفاوتها ودرجة استجابتها لهذا التأثر حتى يتسنى لكل مؤسسة ان تضع النموذج المناسب لها والذي يمكنها من تلافي اثر التضخم و وضعه بعين الاعتبار.

3- نوصي بأن تلجأ الشركات بالاستعانة بالأكاديميين والمختصين وكذلك بيوت الخبرة لفهم التضخم والتغير في معدلاته وإبراز درجة تأثيره على عملية إعداد القوائم المالية ومن تم درجة تأثر موثوقيتها ومدى الاعتماد على مخرجاتها.

4- إقامة ورش العمل والندوات التي توضح أهمية التعامل مع الظروف الاقتصادية المختلفة وعدم تجاهلها وكيفية أخذها بعين الاعتبار وذلك عندما تقوم الشركات بإعداد القوائم المالية خاصتها.

5-نوصي الجهات المحاسبية ذات الاختصاص بتحديث وتطوير الأساليب المحاسبية من حيث الفروض والأسس وذلك باعتماد صيغة محاسبية مستحدثة يتم تطبيقيها وبما يتماشى مع تغيرات مستوى الأسعار الناتج عن حالة التضخم وعدم التقيد المطلق أو الالتزام بالأساليب المحاسبية التقليدية.

6- الحث على ضرورة إدراج محاسبة حالات التضخم من ضمن البرامج الدراسية الأكاديمية خاصة فيما يتعلق بالتقنيات والآليات، ونوصي الباحثين و الأكاديميين المختصين على دعم وزيادة البحث في هذا المجال للوصول إلى أنجع الأساليب والأدوات في محاسبة التضخم وذلك للحد من تأثيراته على القوائم المالية لتساعد في فاعلية ترشيد مصادر الأموال واستخداماتها وتفاديا لتآكل رؤوس الأموال النقدية للوحدات الاقتصادية.

7- نقترح علي الباحثين والمهتمين بالخصوص الدراسات المستقبلية التالية :

- البحث في الموضوع كدراسة حالة تطبيقية (في البيئة الليبية)
- دراسة اثر هذه الظاهرة على اعتمادية القوائم المالية ولكن من وجهة نظر الشركات العاملة في ليبيا.
- دراسة اثر التضخم على أي بند يمكن اختياره من بنود القوائم المالية على ان يتم تناوله بشكل مفصل

المراجع

أولا: الكتب

- الجعارات، خالد (2008)، **معايير التقارير المالية الدولية**، ط1،الاردن: إثراء للنشر والتوزيع
- الجنابي، هيل عجمي ؛ ياسين رمزي (2009)، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- العيسي، نزار سعد الدين؛ قطف، إبراهيم سليمان (2006)، **الاقتصاد الكلي"مبادئ وتطبيقات"**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- الموسري، ضياء مجيد (2011)، **أسس علم الاقتصاد**، ج2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بدوي، محمد عباس (2002)، **المحاسبة المالية المتقدمة**، طبعة 2002، الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة
- عبد الرحمان، إسماعيل ؛ عريقات،حربي (2004)، **التحليل الكلي والجزئي" مفاهيم ونظم اقتصادية"**، الطبعة الأولى: دار وائل للنشر.
- عبد الحميد، عبد المطلب (2010)، **الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسات"**، الطبعة الأولى، الإسكندرية :الدار الجامعية.

ثانيا: المجلات الدوريات

- نور الدين ، احمد قايد (2013)، "الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- وادي، رقية ؛ صالح، مرزاقة (2017)، "أهمية الإفصاح عن المعلومات الإضافية الخاصة بالتضخم على القوائم المالية ، دراسة عينة من مستخدمي القوائم المالية"، مجلة دراسات اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2 ، المجلد 2، العدد 4.

ثالثا: الرسائل العلمية

- الحاج، إبراهيم محمد أحمد (2012)، أثر التضخم في تقويم الأصول الثابتة وكيفية عرضها في القوائم المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا .
- بركة، حنان (2015)، أوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية في المعالجة المحاسبية للتضخم بالقوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
- عثمان، عبد السلام علي (2009)، أثر التضخم على عدالة احتساب وتحديد وعاء الضريبة على الشركات العامة في جمهورية اليمن ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا .
- هتهات، سعيد (2010)، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح

- وادي، مدحت فوزي عليان (2006)، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية ، دراسة تحليلية تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل.

المراجع الاجنبية

- GORDAN, E.A. (2001 Jun), "Accounting for Changing Prices: the Value Relevance of Historical Cost, Price Level and Replacement Cost Accounting in Mexico"{Electronic Version}, Journal of Accounting Research, Vol. 39, Issue1, p 177 -200, 24p.From http/web 1. enpe Com/search.Asp.

- Hughes, John, liu, Jing&Zhang, Mingshan (2003,January) "Inflation, Foreign Exchange, and Parsimonious Equity Valuation", University of California-losAngeles.p1-33Retrieved20/12/2005

- Salvary, Stanley C.W (2004, Oct.) "Price Level Changes and Financial Accounting Measurement", CanisiusCollege, p1-31 Retrieved 25/9/2005 from www. Econwp Wustl Edu.

- Casmir P.I (2014). Teach yourself IFRS. Ayobola Printing and Publishing. Lagos

- Geollrey Whittington, inflation accounting, Cambridge university press, new York, 1983,p3